شكر من وقف معه من النواب وأكد عدم وجود الشخصانية

الدمخي: الاستجواب كان مستحقاً.. وأطالب بإلغاء القرارات الأخيرة لوزيرة الشؤون

سامح عبدالحفيظ

طالب النائب د.عادل الدمخي بإلغاء القرارات التي اتخذتها وزيرة الشؤون الاجتماعية المستقيلة د.غدير أسيري، والتحقيق في كل ما ورد في الاستجواب الذي قدمه لها من مخالفات.

وقال الدمخي، في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة، إن الخلاف لم يتعلق بشخص الوزيرة بل لمصلحة البلد، لافتا إلى أن الاستجواب أوضح أهمية وجود معايير لاختيار الوزراء.

د.عادل الدمخي

لمشاهدة الفيديو

وبين أن الكويت تواجه عجزا ماليا وظروفا إقليمية وتحديات اقتصادية واجتماعية تتطلب رجال دولة ووزراء على قدر هذه المسؤوليات.

وأضاف الدمخي أن الاستجواب تعرض إلى هجوم غير مبرر، مؤكدا أن عضو مجلس الأمة يجب أن يتقبل حق الناس في التعبير عن آرائهم تجاه الاستجوابات.

وقال «أما وقد قبلت الحكومة استقالة الوزيرة د.غدير أسيري فأقول الحمد لله والفضل لله وحده من قبل ومن بعد فهو مدبر الأمور وهو حسبنا ونعم الوكيل ومن يتوكل على الله فهو حسبه، وأتقدم بالشكر الجزيل لكل من وقف معنا منذ اللحظة الأولى من النواب والشعب الكويتي وحتى اللحظة الأخيرة، ونحمد الله على أن أغلب النواب في النهاية وقفوا مع هذا الاستجواب المستحق».

وقال الدمخي إن «الاستجواب أظهر أن الشعب الكويتي يرفض التعدي على ثوابته الشرعية والوطنية والقانونية، كما أن أهل الكويت يدافعون عن أصحاب المبادئ».

وانتقد الدمخي قرارات الوزيرة الأخيرة بشأن سحب صلاحيات من مديرة هيئة المعاقين، إضافة إلى المخالفات والتعيينات للترضية في الجمعيات التعاونية، معتبرا أن هذا الأمر تسبب بالتعجيل باستقالة الوزيرة.

وشدد الدمخي على ضرورة احترام القانون وتطبيقه إذا كانت الحكومة تريد نهجا جديدا، موضحا أن من يخرج إلى التقاعد على كفالة معاق يجب أن يكون متفرغا ولا يعمل في مكان آخر لأن القانون ينص على ذلك.

«حقوق الإنسان» تحدد أولوياتها.. وتتفقّد أوضاع السجون

بدر السهيل

عقدت لجنة حقوق الإنسان أمس اجتماعا فرعيا حددت خلاله أولوياتها للمرحلة المقبلة، كما أعلنت عن زيارة ستقوم بها اللجنة إلى السجون لتفقد أوضاعها.

وقال رئيس اللجنة النائب د.عادل الدمخي، في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة، ان اللجنة حددت مجموعة من الأولويات منها النظر في قوانين الحريات العامة وحرية الرأي والتعبير ومناقشة موضوع تجار الإقامات والاتجار بالبشر.

وبين أن من الأولويات التي حددتها اللجنة موضوع المراجعة الدولية الثالثة لملف الكويت في حقوق الإنسان أمام مجلس حقوق الإنسان في جنيف بما يتضمنه من التزامات وانتقادات، ولفت النظر إلى مدى تقدم الكويت في هذا الملف، وكذلك ما رصد عليها من ملاحظات ومخالفات ومن تعهدات تقبلتها الكويت.

وأفاد الدمخي بأن من ضمن أولويات اللجنة أيضا متابعة الديوان الوطني لحقوق الإنسان والقيام بزيارة لمقر الديوان الجديد، وملف حقوق المقيمين بصورة غير قانونية وقانون الحقوق المدنية لهذه الفئة. وبين أن من ضمن الأولويات تفقد أوضاع السجون ومراكز التوقيف والاحتجاز والتأكد من مدى التزامها بالتوصيات التي وردت في تقريرين سابقين للجنة، معلنا عن زيارة ستقوم بها اللجنة للسجون.

الدلال للجبري: كم عدد المكتبات العامة في كل محافظة؟

محمد الدلال

وجه النائب محمد الدلال سؤالا إلى وزير الاعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب محمد الجبري قال في مقدمته: تعد المكتبات العامة أحد أعمدة العلم والحضارة في دول العالم، وهي دليل على مستوى التقدم الحضاري والثقافي للدولة، فبها يحفظ تراث الأمة وتاريخها وفيها تنشر المعرفة في جميع المجالات والعلوم المختلفة، وتكمن أهمية المكتبات العامة بأنها توفر جميع أنواع الكتب العلمية والمعلومات للناس، وبإمكان أي شخص الدخول إليها، وقراءة أي كتاب موجود فيها دون أي قيد أو شرط، مما يشجع الأفراد في المجتمع على المطالعة والتعليم الذاتي وتوفير المصادر والمراجع للأبحاث العلمية فيساهم ذلك في خلق المواطنة الصالحة ونهضة المجتمع، والناظر لأوضاع المكتبات العامة في الكويت يلاحظ أوجه القصور البين في مدى تطورها أو أنتشارها أو قدرة المكتبات علي جذب القراء والمستفيدين من خدماتها بالإضافة إلى معاناة أصحاب البحث العلمي والإنساني من نقص مراكز المعلومات في البلاد ناهيك عن الإهمال القائم في تلك المكتبات وهجرة الناس لها.

وطالب إفادته بالآتي:

1ـ كم عدد المكتبات العامة في كل محافظة من محافظات الدولة؟ وما أعداد العاملين فيها بشكل عام ونسبة الكويتيين منهم؟

2ـ هل توجد إحصاءات لدى المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب أو لدى المكتبات العامة بأعداد زوارها، يرجى تزويدنا بها إن وجدت، وإن لم توجد ما أسباب ذلك؟ وهل يوجد خطة لجذب أو تسويق المكتبات للجمهور.

3 ـ ما الخدمات المعلوماتية والبحثية والثقافية التي تقدمها المكتبات العامة للباحثين والمراجعين والمرتادين لتلك المكتبات، وهل يوجد فهرس إلكتروني في المكتبات وهل الفهرس متاح على شبكة الانترنت بصفة عامة للجمهور.

4 ـ هل قام المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بتقييم أحوال المكتبات العامة ومدى تحقيقها لأهدافها، مع تزويدي بأي تقييم حصل خلال الخمس سنوات الماضية، وما هي خطة المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب للأعوام الخمسة القادمة لتطوير المكتبات العامة وأدائها، وما هي الميزانية المالية المرصودة لدعم وتطوير المكتبات العامة؟

5 ـ من الإدارات المختصة بإدارة المكتبات العامة ومتابعتها في المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مع تزويدي بأسماء ومؤهلات القائمين عليها.

6 ـ هل يوجد نظام ربط أو شبكة تواصل بين المكتبات العامة والمكتبات الرئيسية في الكويت (ربط الكتروني أو إداري) كالمكتبات في جامعة الكويت أو الجامعات الخاصة أو مكتبة قصر العدل أو مكتبة الفتوى والتشريع والمكتبات الأخرى.

الموزري يقترح تشكيل لجنتين دائمتين للصناعة والنفط والغاز والكهرباء

قدم النائب شعيب الموزري اقتراحا بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 1963/12 في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة، ونصت مواده على ما يلي:

المادة الأولى

يضاف بندان جديدان الى المادة رقم (43) من القانون رقم 1963/12 المشار اليه نصها التالي: حادي عاشر ـ لجنة الصناعة وعدد أعضائها خمسة ويدخل في اختصاصها الجوانب المتعلقة بالصناعة في الملكية الفكرية والتنمية الصناعية والتطوير التكنولوجي وأنشطة البحث والابتكار المتعلقة بالقطاع الصناعي وتأهيل الكوادر الوطنية وغير ذلك من الجوانب الداخلة في اختصاص الوزارات والجهات المختصة بالصناعة.

ثاني عشر ـ لجنة النفط والغاز والكهرباء وعدد أعضائها خمسة، ويدخل في اختصاصها الجوانب المتعلقة بالنفط والغاز والكهرباء، الرقابة على السياسات النفطية ومتابعة تأهيل واستحداث المشاريع المتعلقة بها، استخدامات الطاقة النووية والشمسية والرياح وغيرها من مصادر الطاقة المتجددة، وغير ذلك من الجوانب الداخلة في اختصاص الوزارات والجهات المختصة بالنفط والغاز والكهرباء.

المادة الثانية

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون وينشر في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نفاذه.

ونصت المذكرة الإيضاحية على ما يلي: استنادا الى ما ورد بنص المادتين 43، 43 مكررا من القانون رقم 12 لسنة 1963 في شان اللائحة الداخلية لمجلس الأمة من تحديد ماهية اللجان الدائمة وعدد أعضائها واختصاصاتها، تفعيلا للمهام التشريعية والرقابية لمجلس الأمة.

ولما كانت الصناعة تعد من أهم مصادر الدخل القومي وجوهر التحول الهيكلي، باعتبارها المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي للدول لما لها من خواص الترابط بين القطاعات الاقتصادية، الأمر الذي يتطلب الاهتمام بتنميتها وإزالة العقبات أمام تطويرها لتحقيق معدلات مرتفعة للتنمية الاقتصادية المستدامة للكويت خاصة أن الدولة تملك من الموارد المالية التي تمكنها من تخصيص ما يلزم للنهوض بالصناعة، حيث أثبتت التجارب التاريخية والحالية وجوب عدم الاعتماد على الإيرادات النفطية كمصدر وحيد للدخل لما يتعرض له السوق النفطي من تقلبات تؤدي الى إرباك سياسات الإنفاق الحكومي ما يدفع الحكومة للجوء الى خيار السحب من احتياطاتها النقدية.

ولما كانت الدولة تواجه العديد من التحديات المتعلقة بعمليات استخراج النفط والغاز لتحقيق معدلات إنتاج مستدامة والمحافظة عليها من خلال إضافة كميات من الاحتياطيات المؤكدة من النفط والغاز، وكذلك التحديات المرتبطة بعمليات التكرير والتكامل مع البتروكيماويات وعمليات التسويق والنقل البحري، فضلا عن التحديات المرتبطة باستغلال مصادر الطاقة البديلة واستخدامات الطاقة النووية والشمسية والرياح وغيرها من مصادر الطاقة المتجددة.

الأمر الذي يستوجب تقديم الدعم التشريعي والرقابي اللازم من أجل المحافظة على الثروة النفطية والغازية واستدامتها وتأهيل الكوادر الوطنية للتعامل مع التكنولوجيا الحديثة.

كما يتطلب العمل على تفعيل دور مراكز البحث والتطوير واعتماد الميزانيات اللازمة لزيادة نسبة الإنفاق العام على الأنشطة البحثية، وجلب وتوطين التكنولوجيا الحديثة للصناعات المختارة التي تقود عملية التنويع للقاعدة الإنتاجية للكويت.

وانطلاقا من الحرص على إزالة كافة العقبات والمشاكل التي تواجه قطاعي الصناعة والنفط والكهرباء بالدولة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والمحافظة على الموارد دعما للاقتصاد الوطني.

لذا، تمت إضافة بندين جديدين الى المادة 43 من القانون رقم 12 لسنة 1963 المشار اليه:

البند العاشر الذي ينص على تشكيل لجنة الصناعة، وعدد أعضائها خمسة ويدخل في اختصاصها الجوانب المتعلقة بالصناعة والملكية الفكرية والتنمية الصناعية والتطوير التكنولوجي وانشطة البحث والابتكار المتعلقة بالقطاع الصناعي وتأهيل الكوادر الوطنية وغير ذلك من الجوانب الداخلة في اختصاص الوزارات والجهات المختصة بالصناعة.

البند الحادي عشر الذي ينص على تشكيل لجنة النفط والغاز والكهرباء وعدد أعضائها خمسة ويدخل في اختصاصها الجوانب المتعلقة بالنفط والغاز والكهرباء، الرقابة على السياسات النفطية وتأهيل واستحداث المشاريع المتعلقة بها، استخدامات الطاقة النووية والشمسية والرياح وغيرها من مصادر الطاقة المتجددة، وغير ذلك من الجوانب الداخلة في اختصاص الوزارات والجهات المختصة بالنفط والغاز والكهرباء.

شعيب الموزري

..ويسأل العقيل عن عدد المباني المستأجرة من الحكومة

وجه النائب شعيب الموزري سؤالا إلى وزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العقيل، استفسر فيه عن الآتي:

1 ـ ما عدد المباني المستأجرة من قبل الجهات الحكومية حتى تاريخ تقديم هذا السؤال سواء كان الاستئجار بالرجوع إلى إدارة أملاك الدولة أو دون الرجوع إليها؟

2 ـ أسماء ملاك هذه المباني المستأجرة للجهات الحكومية؟

3 ـ القيمة الإيجارية لكل مبنى تم استئجاره من قبل الجهات الحكومية؟

4 ـ تاريخ توقيع كل عقد من عقود الاستئجار ومدته؟

أحد والديها أو أشقائها أو أي محرم

عسكر لتعديل لائحة البعثات بإضافة مرافق للمبتعثة العزباء

عسكر العنزي

تقدم النائب عسكر العنزي برغبة لتعديل لائحة البعثات الدراسية فيما يتعلق بمرافق طالب البعثة. وجاء في مقدمة الاقتراح: ورد في لائحة الابتعاث بوزارة التعليم العالي تعريف مرافق طالب البعثة بأنه: (هو الذي يرافق طالب أو طالبة البعثة من الزوجة أو الزوج والأبناء فقط لا غير). ونظرا لكثرة المشكلات التي تعترض طريق الطالبات المبتعثات بشكل خاص للدراسة في الخارج، وذلك لوجود الفرق الكبير في البيئة الاجتماعية والأخلاقية والفكرية، وانطلاقا من المادة الثانية من الدستور، وتأكيدا لأهمية توفير الاستقرار النفسي والاجتماعي والتربوي، ومسايرة لتطوير التشريعات الخاصة بإصلاح المنظومة التعليمية، فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

«تعديل لائحة البعثات الدراسية فيما يتعلق بمرافق طالب البعثة بحيث يجب أن يرافق الطالبة العزباء المبتعثة أحد والديها أو أحد أشقائها أو أي قريب يعد محرما لها، وأن تتكفل الوزارة بمصاريف السفر والإقامة».

الشاهين للجاسم: ما إجراءاتكم لتوفير أراض لأندية ذوي الإعاقة؟

أسامة الشاهين

وجه النائب أسامة الشاهين سؤالا إلى وزير الدولة لشؤون البلدية وليد الجاسم قال في مقدمته: أشهرت الهيئة العامة 7 أندية رياضية لذوي الإعاقة بجميع المحافظات للرياضة خلال الفترة من 2017 الى 2019، وفي وقت سابق صدر قرار من مجلس الوزراء رقم 991 في 2015/7/6 بتكليف كل من الهيئة العامة للشباب والرياضة وبلدية الكويت ووزارة المالية للعمل على توفير أراض وميزانيات لهذه الأندية لدعم أنشطتها.

وطالب بإفادته وتزويده بالآتي:

1 ـ الإجراءات المتخذة من بلدية الكويت لتوفير أراض للأندية الخاصة بذوي الإعاقة، وأماكن هذه الأراضي، ان وجدت.

2 ـ المخططات المقترحة لمباني هذه الأندية، ان وجدت، ومدى التعاون في هذا الشأن مع الهيئة العامة للرياضة.

السويط للعقيل: ما مبررات «الكويتية» لشراء طائرات ثم إعادة بيعها واستئجارها مرة أخرى؟

ثامر السويط

وجه النائب ثامر السويط سؤالا إلى وزيرة المالية ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية بالوكالة مريم العقيل بشأن ما ورد في تقرير ديوان المحاسبة «تابع الجزء الثاني» عن نتائج الفحص والمراجعة عن تنفيذ ميزانيات الجهات الملحقة وحساباتها الختامية عن أعمال شركة الخطوط الجوية الكويتية للسنة المالية 2019/2018، مقرونا ببيان الملاحظات والمخالفات التي كشفها الديوان ومن ضمنها العديد من المخالفات المالية التي تمثل خروجا عن العمل الاداري وإجراءات المحافظة على المال العام. حيث اتخذت شركة الخطوط الجوية الكويتية بعد شرائها لعدد 10 طائرات B777ـ300ER من إحدى الشركات الأميركية بتكلفة بلغت 1،535 مليون دولار أميركي، قرارها في بيع عدد (5) طائرات لشركة محلية مقابل 804 ملايين دولار أميركي وإعادة استئجارها بتكلفة تبلغ 1,062 مليون دولار أميركي لمدة 12 سنة، ونظرا لعدم قيام الشركة بإعداد دراسة جدوى اقتصادية وافية تشتمل على مقارنة بين الجوانب الايجابية والسلبية لخيار تمويل شراء الطائرات وامتلاكها وتشغيلها وبين خيار بيع تلك الطائرات وإعادة تأجيرها، فضلا عن القصور في تضمينها لخطة التشغيل وخطة معالجة نقص السيولة وتنمية الإيرادات وكيفية السداد المتوقع لتلك الخيارات. واستناد إلى نص المادة (17) من الدستور الكويتي التي تنص على أن «للأموال العامة حرمة، وحمايتها واجب على كل مواطن». وطالب تزويده وإفادته بالآتي:

1ـ ما أسباب شركة الخطوط الجوية الكويتية في شراء طائرات ثم إعادة بيعها ثم استئجارها مرة أخرى؟

2ـ تزويدي بنسخة من جميع القرارات الصادرة ببيع الطائرات منذ عام 2013 وحتى تاريخ ورود هذا السؤال؟ مع تزويدنا بقيمة تلك الطائرات، وكذلك تزويدنا بدارسة الجدوى الاقتصادية لبيع هذه الطائرات؟

3 ـ تزويدي بنسخة من جميع القرارات الصادرة باستئجار الطائرات منذ عام 2013 حتى تاريخ ورود هذا السؤال، مع تزويدنا بقيم إيجار تلك الطائرات وكذلك تزويدنا بدارسة الجدوى الاقتصادية لاستئجار الطائرات.

4ـ تزويدي بكافة عروض الأسعار المقدمة من الشركات لإيجار الطائرات والتي بموجبها استأجرت الشركة هذه الطائرات، مع تزويدي بكافة الدراسات التي تمت على العروض المقدمة للمفاضلة فيما بينها، بالإضافة إلى تزويدي بكافة الكتب والمراسلات التي تم بموجبها اعتماد العروض الفائزة.

5ـ لماذا لم يتم تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص والعدالة بين جميع الشركات المتقدمة للحصول على أفضل الأسعار؟ وأسباب قبول الشركة عروض أسعار من أربع شركات قبل اعتمادها من أصحاب الصلاحية؟

6ـ ما أسباب تحمل الشركة أعباء مالية في اختيارها عرض سعر إحدى الشركات المحلية لبيع الطائرات بالرغم من وجود عرض سعر أعلى لصالح الشركة من شركة أخرى؟

7ـ ما أسباب مخالفة الشركة وعدم التزامها بتحقيق مبادئ النزاهة والعدالة عند تقديمها العرض المالي لإحدى الشركات على مجلس الإدارة السابق بشأن عرض أعداد طائرات غير صحيحة؟

8ـ هل تم عرض بيع واستئجار الطائرات على الجهات الرقابية بالدولة ومن بينها ديوان المحاسبة؟ مع تزويدي في حال العرض ما يؤكد ذلك مستنديا.

تخالف حقوق الإنسان والقانون الدولي

«السلفي» يطالب زعماء الأمتين العربية والإسلامية بالتصدي لـ «صفقة القرن»

أصدر التجمع الإسلامي السلفي بيانا بشأن ما سمي بـ «صفقة القرن» جاء فيه: قال تعالى: (سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِنْ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ..)، وقال ﷺ: «لا تشد الرِحال إلا لثلاثة مساجد المسجد الحرام والمسجد الأقصى ومسجدي هذا»، «والصلاة في المسجد الأقصى بخمسمائة صلاة».

يناشد التجمع الإسلامي السلفي قادة الأمة العربية وزعماء العالم الإسلامي وكل المنصفين ومحبي الحق والعدالة في العالم الوقوف والتصدي للجريمة المسماة «صفقة القرن» التي يخالف ما نشر منها كل حقوق الإنسان والقانون الدولي والاتفاقيات المعنية بحرمة ضم أراضي الغير بالقوة وتغيير طبيعة الأراضي والمقدسات فيها وكل الاتفاقيات الدولية التي صدرت بعد الحرب العالمية الثانية بعد أن عانت البشرية ويلاتها.

وأضاف البيان أن سكوت العالم على هذه الجريمة وعدم الوقوف مع الحق العادل ينذر بنشوء مراحل جديدة من المعاناة الإنسانية والتطرف والعنف الذي لا ينتهي، كما أن معيار القوة العسكرية الذي حمل الصهاينة وحلفاؤها على الطغيان وسلب الحقوق المشروعة لا يجوز أن يطغى على معيار الحق والعدالة، وستدور الأيام لصالح المظلوم مهما طال الزمان أو قصر، وزاد البيان: وإذا كانت القوى العظمى قد خذلت أصحاب الحق في الأقصى الذي بارك الله حوله فإن قلوب المسلمين متجهة الى رب الأقصى الذي أخبرنا نبيه ﷺ: إن دعوة المظلوم ليس بينها وبين الله حجاب وأن الله قد أقسم بعزته وجلاله لينصرنها ولو بعد حين.

وجاء في البيان أيضا: إن التجمع الإسلامي السلفي ليحمّل قادة المسلمين في العالم مسؤولية التصدي لهذه الجريمة ويطالبهم بالعمل الجاد المتسلح بكل أسباب القوة لاستعادة الحق المسلوب وتطبيق القرارات الدولية ذات الشأن والتي أصبحت مجرد حبر على ورق. قال تعالى: (وَلَيَنصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ).